

وأس ( ٢٠١٩ )

دائرة مراقبة الشركات  
مصدق/ صورة لبق الأصل  
١٦  
٢٠١٩ تمز ١١  
شركات المساهمة العامة والخاصة

المساهمة العامة والمنعقد بتاريخ 2019/07/04

عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة البنك التجاري الأردني اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة 12 ظهراً يوم الخميس 2019/07/04 في مكاتب البنك - الادارة العامة عمان وذلك بناء على الدعوة المرسله الى المساهمين بالبريد العادي و/ أو باليد والمعلن عنها بالصحف المحلية ووسائل الاتصال الالكتروني .

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الادارة السيد ميشيل الصايغ وقد رحب بالحضور جميعاً وبالسادة :

- مندوب مراقب عام الشركات السيد / علي الشطرات .
- مندوب البنك المركزي الفاضلة / زينب الجعافره والفاضلة / هديل جبارة .
- مندوب محافظ العاصمة .
- المدقق الخارجي / ديلويت أند توش / السيد أحمد شتيوي .
- رجال الصحافة والاعلام .
- السيد المدير العام / سيزر قولاجن .

دائرة مراقبة الشركات  
مصدق/ صورة طبق الأصل  
١٦  
٢٠١٩ تمز ٢٢  
شركات المساهمة العامة والخاصة

وطلب من مندوب مراقب عام الشركات السيد علي الشطرات الإعلان عن النصاب القانوني للاجتماع، بين السيد علي الشطرات أن عدد المساهمين اللذين حضروا الاجتماع (17) مساهماً يحملون أصالة(55,683,418) ووكالة (27,566,665) ما مجموعه (83,250,083) سهماً من أصل (120,000,000) مليون سهم أي ما نسبته (69.38%) من رأس المال، كما حضر سبعة أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم 11 عضو وتعذر حضور أربعة أعضاء بعذر مقبول، وحضر مدقق الحسابات الخارجي . كما بين أن الشركة قد قامت بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لعقد هذا الاجتماع من حيث ارسال الدعوات والاعلان عن موعده في الصحف المحلية ووسائل الاتصال المرئية والمسموعة ووسائل الاتصال الالكتروني وان النصاب القانوني متوفر وأن ما يتضمن من قرارات تعتبر قانونية وملزمة، وطلب من رئيس الاجتماع تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين لجمع وفرز الأصوات والمباشرة بجدول الأعمال .

وتم تعيين السيد / محمود محمود كاتباً للجلسة والسيدان مازن أبو جبارة وجهاد الشريف مراقبين .

وتم البدء بمناقشة جدول الأعمال حسب الدعوة المرسله الى المساهمين وعلى النحو التالي :

1. تلاوة وقائع محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق الذي تم عقده في 2018/4/29.
2. تقرير مجلس الإدارة عن اعمال البنك لعام 2018 وخطة العمل لعام 2019.
3. الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها .
4. مناقشة الحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها .

5. المصادقة على تعيين واستقالة السادة شركة الصالح القابضة للأستثمار المحدودة عضواً في مجلس إدارة البنك خلال الفترة من 2018/9/4 ولغاية تاريخ 2019/4/3 ، نظراً لاستقالة السيد صالح محمد صالح الكيلاني - بصفة الشخصية - من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2018/7/29.

6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018 وفقاً لأحكام القانون .

7. انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2019 ، وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بذلك

8. الاستماع الى تقرير موجز اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً لأحكام المادة 6/ هـ من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2018.

9. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (10%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع .  
تم البدء بمناقشة جدول الأعمال على النحو التالي :

أولاً : تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي في اجتماعها السابق المنعقد بتاريخ 2018/04/29.

بناء على طلب المساهمين فقد تم تلاوة القرارات الواردة في محضر الاجتماع السنوي للهيئة العامة والمنعقد بتاريخ 2018/04/29 وقد صادقت الهيئة العامة بالإجماع على المحضر السابق وأقرته .

ثانياً : الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات عن السنة العالية المنتهية في 2018/12/31 من السيد أحمد شتيوي مندوب مدقق الحسابات والذي أوصى بمجموعة اعتماد الحسابات الختامية للبنك حيث تتفق مع معايير المحاسبة الدولية .

ثالثاً : المصادقة على البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك لعام 2018 وخطة العمل لعام 2019.

تم فتح باب النقاش للمساهمين، ووجه السيد أحمد أبو الشعر سؤالاً عن أسباب التأخر بعقد الاجتماع وبعد شهر أبريل وهل ترتب على البنك غرامات بهذا الخصوص، وفأجاب السيد الرئيس أن الأسباب ترتبط باعتماد البيانات الماليه من قبل البنك المركزي وفور ورود الموافقة تم السير بالاجراءات اللازمة والدعوة للاجتماع، ويمكن أن تكون الأسباب التي أدت للتأخير بالموافقة تطبيق المعيار المحاسبي (IFRS 9) بالإضافة لتحفظ مدقق الحسابات المتعلق بمخصص التدني لأسعار العقارات وتجزئة المخصص على خمسة سنوات والتي استدعت تداولات وأثر هذا التحفظ الذي تزامن مع متطلبات تطبيق معيار (IFRS 9)، وازداد السيد الرئيس عدم وجود غرامه ماليه فرضت على البنك بخصوص عقد الاجتماع.

- وجه مندوب مؤسسة الضمان الاجتماعي السيد/ رامي الطيطي تسأولاً حول نسبة كفاية رأس المال و خطة البنك برقع النسبة لتصل 14% وفقاً لمتطلبات البنك المركزي واستفسر أيضاً عن التسهيلات غير العاملة، وهنا أحال السيد الرئيس السؤال الى السيد مساعد المدير العام / المالية عبدالله كشك الذي أوضح بأن مجلس الإدارة سيقوم باتخاذ الاجراءات اللازمه ودراسة اصدار سندات لدعم رأس المال والتي سيكون الاعلان عن هذه الدراسة قبل نهاية العام الحالي وبالتالي العودة للنسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي .  
اما فيما يخص التسهيلات غير العاملة فإنه يعود لتطبيق معيار (IFRS 9)، وإعادة تصنيف بعض الحسابات من المرحلة الثانيه للمرحلة الثالثة وفقاً لمعطيات التزام العملاء بالتسديد .  
وفي مداخله توضيحية من قبل السيد المدير العام اوضح أثر المعيار (IFRS 9)، ومتطلب أخذ مخصصات اضافية اثر على بيانات البنك .

- عاد السيد أحمد أبو الشعر وابدى أنه يرغب باقتراح بأن يتم الأخذ بالاعتبار مستقبلاً توزيع أسهم مجانية .  
وأجاب الرئيس أن عملية توزيع الارباح أو الأسهم ترتبط بدراسات خاضعة لموافقة البنك المركزي والتي تهدف لتعزيز رأس المال ونسبة وكفاية رأس المال، وهذا سيقوم البنك كمالسبق بالإشارة بدراسة اصدار السندات، ويوجد ممارسة حاله لدى البنوك بتوزيع الأرباح أحياناً لأكثر من سنة متتالية ثم يتم توزيع اسهم ووفقاً لاحتياجات رأس المال لدى البنك .

- وقد عاد مندوب الضمان الإجتماعي السيد رامي الطيطي بالسؤال عن ارتفاع الأموال المقترضة وأسبابها وطلب السيد الرئيس من السيد المدير العام: **الدراسة الخاصة بالاحتياج من الارتفاع يأتي من استفادة البنك من برامج مقدمة من مؤسسة ضمان القروض او البنك المركزي الأردني أوجهات أخرى، وتستغل في تمويل قطاعات اقتصادية في السوق المحلي والتي تساهم في تخفيض أثر الفائدة على العملاء بالشرائح المستهدفه من البرامج.**

تمت المصادقة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتقرير مجلس الإدارة عن اعمال البنك لعام 2018 وخطة العمل لعام 2019.

رابعاً : المصادقة على تعيين واستقالة السادة شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة عضواً في مجلس إدارة البنك خلال الفترة من 2018/9/4 ولغاية تاريخ 2019/4/3، نظراً لاستقالة السيد صالح محمد زيد الكيلاني - بصفته الشخصية من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2018/7/29.

قام الرئيس بتوضيح أنه نظراً لاستقالة السيد صالح الكيلاني بتاريخ 2018/7/29 من عضوية مجلس إدارة البنك، وعملاً بأحكام المادة 150 من قانون الشركات الأردني المتعلق بشغور مركز عضو مجلس الإدارة فقد تم تعيين السادة شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة كعضو مجلس إدارة وذلك بعد الحصول على عدم

ممانعة البنك المركزي الأردني بموجب كتابهم المؤرخ في 2018/9/4. وحيث أن السادة شركة الصالح هي شركة سعودية قامت بتعيين ممثل لها من الشركاء الرئيسيين للشركة المقيمين في المملكة العربية السعودية، وبسبب متطلبات هذا المنصب بالسفر المتكرر لحضور اجتماعات المجلس واللجان وحرصاً من الشركة على عدم التقصير في واجبات العضوية، فقد تقدمت الشركة بالاستقالة من عضوية مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2019/4/3، هذا وقد قررت الهيئة العادية الموافقة بالإجماع على تعيين وأستقالة شركة الصالح القابضة للأستثمار من عضوية مجلس الادارة.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2018 وفقاً لأحكام القانون.

قد قررت الهيئة العادية بالإجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2018 وفقاً لأحكام القانون .

سادساً: انتخاب مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2019، وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بذلك. وضح الرئيس حسب تعليمات البنك المركزي الأردني بشأن التدقيق الخارجي للبنوك والذي ينص على تغيير المدقق الخارجي كل سبع سنوات وحيث يشترك في سنة التغيير المدقق القديم والجديد، وحيث أن 2019 تعتبر

سنة التغيير، وعليه سيتم تعيين كل من السادة **دائرة مراقبة الشركات** مدقق / صورة طبق الأصل  
- ديلويت أند توش  
- أرنست يونغ  
٢٢ تمز ٢٠١٩


قد قررت الهيئة العادية بالإجماع الموافقة على تعيين ديلويت أند توش و أرنست يونغ كمدققي حسابات البنك للسنة الماليه 2019 وعلى أن يترك موضوع تحديد الأتعاب لمجلس الإدارة .

سابعاً: الاستماع الى تقرير موجز لإعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً لأحكام المادة 6/هـ من تعليمات حوكمة الشركات المدرجة لسنة 2018، أوضح الرئيس أن التقرير مرفق وفي حال وجود أي استفسارات سيتم الأجابة عنها، ولم ترد من الهيئة العامة أي ملاحظات حول التقرير المذكور .

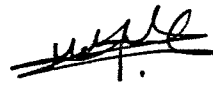
ثامناً: أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال ويدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقترن إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن (10%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

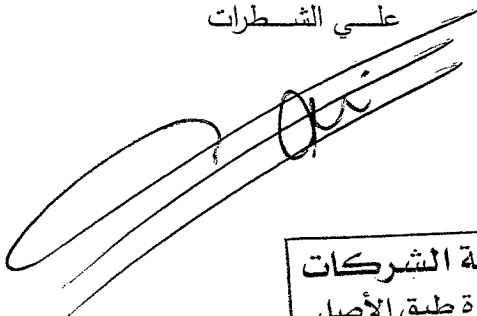
طلب الرئيس المصادقة على تعيين السيد أسامة عمر علي حمد كعضو مستقل في مجلس إدارة البنك، حيث تم مخاطبة البنك المركزي الأردني، وأعلم البنك بموجب كتابهم المؤرخ في 2019/6/11 بعدم ممانعة البنك المركزي على تعيين السيد أسامة عمر علي حمد كعضو مجلس إدارة مستقل، ذلك بناءً على ما ورد في البند (5) أعلاه من جدول الأعمال والذي تضمن استقالة السادة شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة وعملاً بأحكام المادة 150 من قانون الشركات الأردني المتعلق بشغور مركز عضو مجلس الإدارة .  
وقد وافقت الهيئة بالإجماع على تعيين السيد أسامة عمر علي حمد .

وقد أنتهى الإجتماع في تمام الساعة 12:30 من ظهر نفس اليوم، وقد شكر الرئيس الحضور وتمنى لهم التوفيق والنجاح .

  
رئيس الإجتماع  
ميشيل الصايغ

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات  
علي الشطرات

  
كاتب الجلسة  
محمود محمود



دائرة مراقبة الشركات	١٦
مصدق / صورة طبق الأصل	
٢٢ تمز ٢٠١٩	
شركات المساهمة العامة والخاصة	